

- ١ — ان مجلس النواب السوري مدفوعاً برغبته الصادقة لتتحالف مع
فرنسة يتمسك بنصوص المعاهدة التي — صدقتها في ٢٦ كانون الاول ١٩٣٦
ويعتبر حقوق سوريا المنصوص عنها في هذا الصك واجبة الاحترام والتنفيذ واذا
كان يحق للبرلمان الفرنسي ان يرفض التحالف مع سورية فلا يحق له ان ينكر
عليها حقها الطبيعي بالاستقلال المعترف لها به في نفس ميثاق عصبة الامم ،
- ٢ — بما انه لم يعرض على مجلس النواب اي اتفاق او عقد آخر غير
معاهدة ١٩٣٦ فالمجلس يعتبر بحكم العدم أي ادعاء كان يتعلق باتفاقات او ملاحق
او ذيول او عقود لاحقة غير معروفة عنده ولا مصدقة منه .
- ٣ — بأسف مجلس النواب لنكول الحكومة الفرنسية عن احترام عهدها
بدون ان يكون لها مبرر لهذا النكول ويستنكر التردد البادي في تصديقها للمعاهدة
والتأخر في تنفيذ ما تمهدت بتنفيذه من نصوصها وبذات الوقت يطلب من الحكومة
السورية ان تحافظ على جميع الحقوق المؤيدة لاستقلال سورية ووحدتها وأن
تسرع باتخاذ الوسائل الحازمة لاستلام الصلاحيات الباقية لها بدون تأخير .
- ٤ — يسجل مجلس النواب تصريح رئيس الوزراء السيد جميل مردم بك
بانه بعد نفسه في حل من جميع الاتفاقات والعقود التي يمكن ان يكون وقعها
ويعتبرها لغواً .
- ٥ — حيث ان مجلس النواب السوري يمثل جميع الدوائر الانتخابية
المنسوب اليها اعضاؤه وهو وحده يعبر عن رأي الامة ورغائبها تعبيراً شرعياً
دستورياً حقيقياً فالمجلس يستنكر اي اسلوب آخر توجه اليه الحكومة الفرنسية
لمعرفة رأي الشعب السوري بشأن مصيره كإفناء لجنة مثل هذه الغاية . وحيث
ان هذا المجلس قد اعرب عن رأيه حيال جميع القضايا التي عرضت له وهو
مستعد للاعراب عن رأي الامة في اية قضية كانت فهو ينكر جواز الاخذ بأية رغبة
تخالف رغبته ويدعو الشعب السوري افراداً وجماعات الى الامتناع عن الاتصال
بأي شخص او اية هيئة تحاول اخذ الآراء والمطالبات تذرعاً لايجاد التفرقة في
صفوف الامة وسعياً وراء غايات واهداف ضارة بوحدة البلاد وهادمة لاستقلالها
- ٦ — بأسف المجلس لحوادث العصيان والتمرد على القانون والمرض للاخلال
بالامن العام في مناطق اللاذقية وجبل الدروز بعد حوادث الجزيرة المعلومة ويزيده
اسفاً اذا كان صحيحاً ما يقال من ان بعض ممثلي السلطة الاورنسية ضاعاً في هذه
الحوادث او رضاه عنها . ويطلب من الحكومة ان تسرع بوضع حد حاسم
لهذه الحوادث الغريبة ..

فخامة رئيس المجلس النيابي الموقر

تقدم النائبان الفاضلان السيدان سعد الدين الحابري وعبد العزيز الخلاج الى المجلس النيابي بمشروع قانون سموه « قانون العمل » دون أن يكون مرفقاً بسبابه الموجبة للغاية منه تنظيم أمور العمال تنظيمًا يتفق مع الميول الديمقراطية الحديثة من جهة ويصون العامل في ايام عجزه ومرضه ونكبته من جهة اخرى . وقد الفت لجنة من رؤساء ومقرري اللجان : العدلية والمالية والداخلية والاقتصاد الوطني والمعارف لدراسة هذا المشروع الخطير الموضوع وبمحة بحثاً يتفق مع القواعد العلمية المقررة ومع حاجاتنا المحلية .

ولقد تقدمت في اليوم الثاني عشر من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ اي يوم
سفري من باريس بمذكرة ضافية إلى وزير الخارجية مسيو بونه قلت فيها انني
عائد الى بلادي بعد ان امضيت في العاصمة الافرنسية اربعة شهور فافوضتكم خلالها
في مسألة سورية وتصديق المعاهدة ولا يسعني الا ان اصرح لكم وأنا أغادر باريس
بان عدم قيامكم بتعهداتكم سيخلق في البلاد السورية حالة لا يعرف مداها أحد
وان الامة لن تسكت عن المطالبة بحقوقها والتمسك بهودها فأحذركم منذ الآن
تائج هذه الحال التي لن يستفيد منها الا خصومنا وخصومكم .

يقولون ان الحكومة اسرف في اموال البلاد وانا أقول بكل اسف وبصراحة
انا قصرنا جداً بانفاق الاموال في سبيل الدعاية الوطنية ولا ادل على ذلك من
ان جميع ما انفق في سبيل القضية الوطنية منذ ثلاث سنوات اي منذ تأليف الوفد السوري
المفاوض وسفره الى باريس حتى الان لا يساوي مبلغاً من المال ارصد في وقت
من الاوقات لتزوير الانتخابات وتشويه ارادة الامة وهذه الارقام ناطقة لا يأتها
الباطل من بين يديها ولا من خلفها .

السيد فخري البارودي — انا لأشك في ان جميع الاخوان قد ادلوا
بملاحظاتهم عن قناعة ووجدان وقد شبت شكراً منهم ومن وزير المالية ، والواقع
يجب ان يقال وهو ان الدولة لا يمكن ان تنشأ بهذا الشكل اي بسلوك سبيل العاطفة
فانا عند ما اتكلم عن مسألة العلم لا اتكلم بالعواطف فالعلم قد ارتفع على كل حال ،
اما مسألة اليهود ومساعدة الحكومة الاميركية لهم فليعلم الاخ السيد كنتخدا ان المستر
روزفلت قد تلقى نحو سبعين الف برقية من اليهود يشكون اليه فيها تعديت العرب
عليهم ويزعمون انهم يذبحونهم ذبح الاغنام مع انه لم يرسل من جميع البلاد
العربية سوى برقتين تولى مكتبنا ارسالها ، ان هؤلاء لا يشعرون بوجودنا سواء
اقاطعنا المعرض ام لم تقاطعه ، انا نريد ان نتمثل في المعرض لكي نظهر بين اربع
وخسين دولة والمبلغ الذي نتكبد في هذا السبيل لا يمكن ان يجعل الامة شحاذة
مستعطفة ولو تبرع كل فرد من هذه الامة بعشرة غروش فقط لقمنا بالمشروع
دون مشقة ولا عناء . لقد خابرت حكومة الولايات المتحدة ووقعت الطلب باسم
الحكومة السورية فيجب على الاقل ان نحافظ على كرامتها وكفانا بكاء ونحياً

المادة الأولى : يجوز لرئيس الجمهورية بناءً على اقتراح مجلس الوزراء أن يصدر مرسوماً بوقف جريدة عن الصدور لمدة تتراوح بين يومٍ وعشرة أيام وذلك لنشرها أخباراً مخالفة للحقيقة ومن شأنها استتارة الرأي العام .
هذه هي المادة الأولى وقد اقترح بعض الاخوان ان تكون مدة تعطيل من يوم الى شهر .

المادة الثانية : لا يجوز ان يعمد الى وقف الجريدة مرة ثانية إلا بعد احالتها للمحكمة والحكم عليها بصورة قطعية باحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون المطبوعات .

فهذه المادة أراد بعض الاخوان صرف النظر عنها مفضلين ان يكون للحكومة حق تعطيل الجريدة مرة ثانية فيما اذا عمدت الى أمر من شأنه الاخلال بالأمن العام هذا هو المشروع كله فأرجو من المجلس أن يبت به الآن لأنه لايجوز أن يترك للحكومة الحق بتعطيل الصحف ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو أقل أو أكثر دون أن تحدد هذه المدة بحد أدنى وحد أقصى لأنه الظلم به ولاسيما وان المجلس قد قرر في جلسة سابقة تحديد المدة .

٩ -- قرار اللجنة القضائية رقم ٢٠

مقرر اللجنة القضائية -- يقرأ قرار اللجنة القضائية رقم ٢٠ بشأن مشروع القانون المتعلق بالأحكام والاستئجار وهذه نصه :

فخامة رئيس المجلس النيابي الموقر

درست اللجنة القضائية مشروع القانون المقدم من الحكومة المتعلق بالأحكام والاستئجار مع اسبابه الموجبة ، فرأت ان تعدل المادتين -- الثالثة والرابعة منه وان تضيف اليه مادة اخرى اقتضتها مصلحة الفريقين .

في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ١
ربيع الثاني ١٣٥٧ و ٣١ ايار ١٩٣٨ عقد المجلس النيابي جلسته الثالثة والعشرين
برئاسة نائب رئيسه السيد محمد نوري الفتيح وامانة سر الطبيب توفيق الشيشكلي اصالة
والسيد عبد الله فر كوح وكالة وحضور ثلاثة وسبعين نائباً ما خلا المجازين لاسباب
مرضية وهم السادة : تركي النجرس ، قدور الحاج علي ، سليمان المرشد ، محمد
سليمان الاحمد ، بوزان شاهين ، مجحم البشير الهويدي ، وغير المجازين السادة :
مجحم بن مهيد ، راكان بن مرشد ، دهام الهادي ، محمد الفرج ، خليل ابراهيم
باشا ، محمد العايش ، نواف الصالح ، حسن فؤاد ابراهيم باشا ، شايش عبد
الكريم ، علي شهاب ، الامير فاعور ، فائز الحوري ، نسيب البكري ، ناظم
القدسي ، لطفي الحفار ، فواز الشعلان .

وقد جلس في مقاعد الحكومة رئيس الوزراء السيد جميل مراد بك ووزير العدلية
والمعارف الطبيب عبد الرحمن الكيالي .

يكتسب من محله شهرة ويعرفه زبائنه فيه فاذا فقد هذا المحل فقد معه شيئاً آخر
ذا قيمة معنوية قد تكون أعلى من المال وهذا ما تعود الناس عندنا ان يسموه
بـ « فروغ اليد او خلو الرجل » فالتاجر الذي يخرج من مكانه ويعطيه لقبه
يأخذ منه ثمن خلو هذا المكان اي ثمن الاسم التجاري الذي يسمونه بالفرنسية
« Fonds de commerce » وهذه القاعدة متبعة في فرنسا وفي سائر بلاد
العالم حتى انهم أدخلوها في التشريع بمعنى انه اذا اراد المؤجر ان يخرج المستأجر من
مكانه يجب عليه ان يدفع له ثمن الاسم التجاري وللتاجر ان يبيع هذا الاسم ويتصرف
به كما يتصرف بسائر متاعه وامواله لان الاسم التجاري له قيمة مالية ولكن السكنى
في البيت ليس لها قيمة مالية ولا فرق في أن يقطن المستأجر في حي او ينتقل منه
الى حي آخر فهذا لا يؤثر على مركزه الادبي ولا على مركزه المادي ولكن
السيد شكري القوتلي بين ناحية ذات صلة فيما ابحت عنه الآن وذلك عندما يكون
البناء متخذاً لتجارة والسكن في وقت واحد فهذه الحالة جديدة بالنظر حرصاً
على المبدأ وانا أرى ان المادة هنا تقول ان حكم هذا القانون يقتصر على الاماكن
المعدة للاستثمار الصناعي والتجاري فاذا سكن احد في بيت واتخذ مكتباً وهذا

٦ — قرار اللجنة المالية بقبول مشروع القانون

المتضمن فتح اعتماد قدره (٢٧٠٠٠٠٠) ليرة سورية للاشتراك في نفقات

— الخط الحجازي —

مقرر اللجنة المالية السيد مظهر رسلان — ايها السادة تتقدم اليكم اللجنة المالية بمشروع هام يتعلق بحياة البلاد الاقتصادية والسياسية ايضاً وهذا المشروع يرمي الى اعادة تسيير الخط الحجازي كما كان سابقاً وكلكم تعلمون ان هذا الخط عندما كان يربط بين دمشق والمدينة المنورة كانت هذه البلاد مزدهرة اقتصادياً تدر عليها الخيرات بواسطة الحجاج الذين كانوا يجيئون من اطراف المعمورة لزيارة قبر الرسول عليه الصلاة والسلام ويحجوا الى البيت الكريم وفوق ذلك فقد كانت محاصيل هذه البلاد تسحن الى الحجاز والمدينة المنورة وجميع بلاد العرب بواسطة هذا الخط ثم اهمل امره لاسباب لا أريد ان آتي على ذكرها الآن ولكن الاخ المحترم شكري بك القوتلي اتفق عند ما كان في

في الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة والاربعين من صباح يوم الاثنين الثلاثين
من ربيع الاول ١٣٥٧ والثلاثين من ايار ١٩٣٨ عقد المجلس النيابي جلسته
الثانية والعشرين برئاسة نائب زئيمه الاستاذ لظفي الحفار وامانة سر الطبيب
توفيق النيشكلي والاستاذ ناظم القدسي وحضور ثمانين نائباً ما خلا المجازين
لاسباب مرضية وهم السادة : سليمان المرشد ، قدور الحاج علي ، محمد سليمان
الاحمد ، بوزان شاهين ، تركي النجرس ، مجحم البشير الهويدي ، وغير المجازين
السادة : الامير مجحم بن مهيد ، دهام الهادي ، راكان بن مرشد ، محمد العايش
محمد الفرج ، خليل ابراهيم باشا ، ادمون رباط ، نواف الصالح .
وقد جلس في مقاعد الحكومة وزير الداخلية والخارجية السيد سعد الله
الجابري ووزير العدلية والمعارف الطبيب عبد الرحمن الكيالي .